التقرير العالمي حول رعاية الأطفال وحمايتهم

فهم انفصال الأطفال عن أسرهم والوقاية من الانفصال

الملخص التنفيذي

SOS قرى الأطفال

هذا التقرير نتاج التعاون متعدد القطاعات والأطراف المعنية بين قرى الأطفال (SOS) والباحثين من المؤسسات الأكاديمية و1179 مشاركاً في البحث، بمن فيهم 517 طفلاً وشاباً يافعاً، و290 بالغاً من أفراد الأسر، و368 متخصصاً. وفيما يلي المؤسسات الأكاديمية المشاركة في البحث:

الجامعة الأميركية في آسيا الوسطى (American University of Central Asia)، وجامعة براون (Brown University)، ومؤسسة استشارات الطفل المحدودة (Child Consulting Ltd.)، وجامعة سانت جوزيف في بيروت (Saint Joseph University in Beirut)، وكلية أبسالون الجامعية (University College Absalon)، وجامعة السلفادور التكنولوجية (Universidad Tecnológica de El Salvador)، وجامعة باندونج الإسلامية (Universitas Islam Bandung)، والجامعة الكاثوليكية في أوروغواي (Universidad Católica del Uruguay).

ويشتمل التقرير على معلومات من مخرجات الأبحاث التالية التي تم إجراؤها كجزء من المشروع:

- **Short, S., Leinaweaver, J., Shaw, P. (forthcoming).** *A Systematic Review of Child-Family Separation.* Brown University.
- **Gale, C., Milligan, I., Navarrete Galvez, P.M., Ablezova, M., David, K., Bredahl Jacobsen, C., Khasanah, A.N. C.M., Olumbe, R., Yeretzian, J.S., & Yugi, F. (2024).** *Key Drivers Contributing to Child-Parents Separation and Placement in Alternative Care - Research Findings from an Eight Country Study: Denmark, El Salvador, Côte d'Ivoire, Indonesia, Kenya, Kyrgyzstan, Lebanon, and Uruguay.* SOS Children's Villages.
  - **Eight national reports** for Côte d'Ivoire, Denmark, El Salvador, Indonesia, Kenya, Kyrgyzstan, Lebanon, and Uruguay.
- **Gale, C., Navarrete Galvez, P., Bredahl Jacobsen, C., Olumbe, R., Yeretzian, J.S., Pokšāns, A. (2024).** *A Rapid Desk Review of International Academic Literature and Case Studies from Denmark, El Salvador, Kenya, and Lebanon.* SOS Children's Villages.
  - **Four national reports** for Denmark, El Salvador, Kenya, and Lebanon.
- **Leinaweaver, J. (forthcoming).** *The Contours of Family Struggles in Lima, Peru: Qualitative Analysis of Microbiographies in an Alternative Care Database.* Unpublished Manuscript.
- **Complementary Evidence Reviews, Policy, and Data Analysis**: Rosalind Willi, Claudia Arisi, Brett Koblinger, Pamela Nunez Basante, Pratibha Chaturvedi, Jeanne Mukaruhogo, Nilay Tuncok, Germain Houedenou, and Felicia Wessmark.

وقد رأى هذا المشروع النور بفضل الدعم المالي من صندوق هيرمان جمينير لقرى الأطفال (SOS) في ألمانيا، إضافة إلى قرى الأطفال (SOS) في كل من النرويج، والدنمارك، والسويد.

للمزيد من المعلومات التفصيلية بما فيها مصادر البيانات والمراجع، يرجى الاطلاع على التقرير كاملاً عبر هذا الرابط:

المؤلفتان:
روزاليند ويلي وكلوديا أريسي
(Rosalind Willi and Claudia Arisi).

المساهمون:
د. كريسي جال، د.سوزان شورت، د. جيسيكا لينايفر، د. شارلون بريدال جاكوبسن، د. روزالين أولومب، د. جمانة ستيفان يرتزيان، د. بولا جالفيز نافاريت.
(Dr. Chrissie Gale, Dr. Susan Short, Dr. Jessaca Leinaweaver, Dr. Charlotte Bredahl Jacobsen, Dr. Roseline Olumbe, Dr. Joumana Stephan Yeretzian, Dr. Paola Galvez Navarrete).
يمكن اقتباس أي جزء من هذا المنشور بحرية مع الإشارة إلى المصدر حسب الأصول. **يرجى التوثيق كالتالي:**

Willi, R. and Arisi, C. (2024). *Global Report on Children's Care and Protection: Understanding and Preventing the Separation of Children from their Families. Executive Summary.* SOS Children's Villages.

تصميم وتنسيق التحرير: يوهان كوبيلوس سانشيز Johan Cubillos Sánchez
الدعم الجرافيكي: مانويلا رويز Manuela Ruiz
المستشار الجرافيكي والإبداعي: ساندرا بيرنتسن Sandra Berntsen
الإدارة الفنية: ناتاليا بينو توريز Natalia Bueno Torres
التدقيق اللغوي والتحرير: سارة هوي Sarah Hoey

الناشر:
قرى الأطفال الدولية (SOS)
SOS Children's Villages International
Brigittenauer Lände 50
A-1200 Vienna, Austria
www.sos-childrensvillages.org

تصدير

البروفيسورة آن سكلتون
رئيسة لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة

يوافق هذا العام، 2024، الذكرى الخامسة والثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، والتي تقرّ بأن الأطفال ينبغي أن يعيشوا في بيئة أسرية، وفي جو من السعادة والحب والتفهّم. تقرّ الاتفاقية بالدور الذي يقوم به الوالدان والأسر في تربية الأطفال، وتطالب الأطراف الحكومية بضمان عدم انفصال الأطفال عن ذويهم ما لم يكن ذلك ضرورياً لمصالحهم الفضلى.

واليوم، ينفصل الملايين من الأطفال عن أسرهم في جميع أنحاء العالم ويؤوون إلى المؤسسات، رغم إمكانية الوقاية من ذلك. وخلال الفترة التي توليتُ فيها رئاسة اللجنة، كانت الصراعات المسلحة هي العامل المهيمن على نزوح الأطفال، وانفصالهم القسري عن ذويهم.

وفي اللجنة، ظللنا صامدين في اعتناق مبادئ الاتفاقية، والتأكيد على الحاجة إلى الوقاية من الانفصال غير الضروري خصوصاً، ودعم الأسر ليبقى أفرادها معاً. وتوضح الفقرات 9 و18 و7 من الاتفاقية أن المسؤولية تقع على عاتق الحكومات والمجتمعات لضمان تقديم الدعم للأسر لرعاية أطفالها، وفي حال كان الانفصال حتمياً، فيجب أن يُبذل كل جهد ممكن للإبقاء على التواصل بين الطفل وأسرته.

لقد جاء هذا التقرير في وقته. إنه يقدم استبصاراً لا غنى عنه في القضايا النُّظمية – كالفقر، والتمييز، وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية – التي تساهم في انفصال الأطفال غير الضروري عن ذويهم. وتبين النتائج أن الدول لديها القدرة على التعامل مع تلك التحديات، وتتحمل المسؤولية عنها، وذلك من خلال التنسيق بشكل أقوى بين القطاعات، والاستثمار بشكل أكبر في حماية الأطفال، والوقاية الاجتماعية، وخدمات تقوية الأسر وتعزيزها.

ويثلج صدري بشكل خاصّ المنحى التشاركي الذي تم اتباعه في البحث الذي قادته قرى الأطفال (SOS) وشركاؤها. فمن خلال إشراك الأطفال والشباب اليافعين والأسر والمتخصصين بشكل نشط عبر الدراسات القُطرية المختلفة، يضمن هذا التقرير أنه قد تم سماع أصوات الأشخاص المتأثرين بشدة بالانفصال. إن منظوراتهم توفّر فهماً أعمق للتحديات، وتحدد حلولاً عملية على الأرض.

إنني متأكدة من أن هذا التقرير سيلهم صناع القرار والممارسين والمناصرين لكي يتخذوا إجراءات ذات معنى للوقاية من انفصال الأسر، وللاستثمار في الحلول التي تتيح للأطفال الازدهار في كنف أسرهم. وبتكاتفنا معاً، يمكننا العمل على ضمان أن ينشأ كل طفل في بيئة آمنة محبة وداعمة.

تصدير

في عالم يواجه العديد من الأزمات المتزامنة، أصبح النسيج الاجتماعي مستنزفاً إلى حده الأقصى. لقد أدت الاستثمارات غير الكافية في سياسات التنمية الاجتماعية، إضافة إلى أنظمة الرعاية والدعم التي عفا عليها الزمن، إلى خذلان الأطفال والأسر، فكانت النتيجة انفصال الأطفال الذي كان يمكن الوقاية منه عن أسرهم، الأمر الذي يضر بملايين الأشخاص، ويعيق قدرتهم على تحقيق كامل إمكاناتهم وممارسة حقوقهم.

نعرف أنه كان بالإمكان الوقاية من الانفصال أو منعه من جذوره في معظم الحالات، ولكن هذا يتطلب استجابةً عالمية قوية بناءً على الأدلة وعلى أصوات المتضررين من ذلك بشكل مباشر.

ما العوامل التي تقود إلى انفصال الأطفال عن أهلهم ووضعهم في الرعاية البديلة؟ وكيف يمكن للقطاع الاجتماعي أن يتعاون للوقاية من انفصال الأطفال عن أسرهم وتغيير حياتهم؟ يتناول هذا التقرير الرائد الإجابة عن تلك الأسئلة من خلال البحث التشاركي الذي يهدف إلى تحقيق فهم أفضل للواقع الموجود على الأرض عبر السياقات القُطرية المختلفة.

وتكشف نتائج هذا التقرير عن عوامل معقدة ومتشابكة تقود إلى فصل الطفل عن أسرته. وذلك من الفقر المدقع الذي يؤثر في الأسر المنفردة، إلى التحديات الجغرافية السياسية وتأثير الكوارث المناخية. وتتراوح تلك التحديات بين الأعراف المجتمعية التي تؤثر على الطريقة التي ينظر بها الناس إلى الجنسانية والعنف إلى العوامل النظامية تعيق وصول الأسر إلى الحماية الاجتماعية والعدالة.

ورغم هذا التعقيد، فبعض الحقائق البسيطة موجودة في كل مكان من العالم، سواءً في الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط أو المرتفع. من النادر أن يكون هنالك عاملٌ واحد فقط يؤدي إلى فقدان الرعاية، بل هي مجموعة من العوامل المتعددة، وفشل أنظمة الرعاية والدعم في التعامل مع هذه المشكلات بطريقة متناغمة.

تتقدم قرى الأطفال (SOS) بالشكر لجميع الخبراء من الباحثين والمشاركين الذين شاركوا معنا هذه الرحلة لتسليط الضوء على هذه المسألة المعقدة، ونحن نتعهد بالعمل معهم لوضع الدروس المستفادة موضع التنفيذ.

وبينما نحتفل بمرور أكثر من 75 عاماً على دعم الأطفال والشباب اليافعين الذين فقدوا الرعاية الوالدية أو المعرضين لخطر فقدانها، فإن هذا التقرير يقدم توجيهاً مهماً للمستقبل. سوف يساعدنا هذا التقرير في الاستجابة لهم بشكل أكثر فاعلية، ومناصرة حقوقهم واحتياجاتهم، وذلك بناءً على الدروس المستفادة من الميدان ومن الاستماع إلى أصواتهم.

إن الوقاية من انفصال الطفل عن أسرته ليس أكثر توفيراً للتكاليف وحسب، بل إنه مهم أيضاً لتحقيق المصالح الفضلى لكل طفل. إننا نعتقد بأن النتائج والتحليلات المعروضة في هذا التقرير لا تقدر بثمن لجميع الأشخاص الذين يعملون لضمان احترام حقوق الأطفال.

د. ديريجي ووردوفا
رئيس قرى الأطفال الدولية (SOS)

د.أنجلينا روساليس
المديرة التنفيذية لقرى الأطفال الدولية (SOS)

مقدمة: التحديات العالمية لإبقاء العائلات معاً

في كل يوم، يعاني عدد لا حصر له من الأطفال حول العالم من الانفصال عن أسرهم، وهذا الوضع يمكن أن يؤثر سلباً على تطورهم وعافيتهم، إضافةً إلى الآثار التي قد تمتد عبر الأجيال. إن ضمان نمو الأطفال في كنف الرعاية والحماية التي تقدمها أسرهم تحدٍّ كبير في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع على حدٍّ سواء. وفي أفريقيا، فقد حوالي 35 مليون طفل الرعاية الوالدية، بينما يعيش 758000 طفل في الاتحاد الأوروبي في الرعاية البديلة.

رغم أن فصل الأطفال عن أسرهم يكون ضرورياً أحياناً لحمايتهم من الخطر المباشر، كما هو الأمر في حالات الإساءة أو الإهمال، فإن هنالك وعياً متزايداً بأن الكثير من حالات الانفصال كان بالإمكان منعها من خلال تقديم الدعم الملائم. وتحرك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن هدفها القانوني هو تحقيق حقوق الطفل وحقوق الوالدين وأفراد العائلة باعتبارهم مقدمي الرعاية، وذلك على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي. ووفق اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، فإن للأطفال الحق في أن يترعرعوا في بيئة أسرية، محميين من الانفصال الذي لا يصب في مصالحهم الفضلى. كما أن الوالدين والأسر هم المسؤولون الأساسيون عن تربية أبنائهم، بينما تُطالَب الحكومات بدعمهم في هذا الدور الحيوي لتقديم الرعاية.

على أي حال، هنالك عوائق أمام التقدم في الوقاية من الانفصال عن الأسر، منها الافتقار إلى البيانات الموثوقة حول أسبابه الأساسية، ومثل هذه البيانات مهمة لتطوير أنظمة الرعاية والدعم الملائمة. يهدف هذا التقرير إلى رأب هذه الفجوات من خلال التحقيق في العوامل الأساسية التي تساهم في الانفصال، ويقدم التوصيات العملية القابلة للتنفيذ من أجل الوقاية من ذلك الانفصال. وهذا التقرير يستند إلى البحث الذي تم القيام به على مدار سنتين، وقد شاركت فيه قرى الأطفال (SOS) وعدد من الشركاء الأكاديميين، ويتضمن وجهات النظر المستمدة من 1179 طفلاً، وشاباً يافعاً، وأفراداً بالغين من الأسر، وأخصائيين من ثماني دول.

لقد تم جمع الرؤى العالمية والبيانات المحلية وتحليلها من أجل توفير نظرةٍ أكثر شموليةً للتحديات والحلول الممكنة؛ لتكون بمثابة موردٍ أساسي لصناع السياسات، ومقدمي الخدمات، والمنظمات الدولية المكرّسة لدعم الأسر وضمان رعاية الأطفال وحمايتهم.

ويأتي التقرير في لحظة فارقة بينما يقترب المجتمع الدولي من الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، خصوصاً تلك التي تركز على عافية الأطفال والأسر. ومع تزايد زخم النقاشات الدائرة حول أجندة الفترة التي تلي عام 2030، يتزايد إدراك الحاجة إلى منح الأولوية لحقوق مقدمي الرعاية ومتلقيها، وإلى الاعتراف بالدور المهم لاقتصاد الرعاية.

من خلال تسليط الضوء على طرق الوقاية من انفصال الأطفال غير الضروري عن أهلهم، فإن التقرير يساهم في الجهود العالمية لتحقيق الالتزامات وتحسين الوقاية والدعم للأطفال وأسرهم. كما أنه يقدم الأدلة والتوصيات من أجل المساعدة في تشكيل مستقبل أكثر إنصافًا للجميع.

ما الذي يميز البحث المبين في هذا التقرير؟

إن البحث في العوامل التي تساهم في انفصال الطفل عن أسرته أمرٌ مثير للتحدي، خصوصاً لتمثيل البلدان ذات الدخل المرتفع في الأدبيات الحالية بشكل زائد، وتأثير كل من القدرة الموضوعية والمنظورات الفردية لأولئك الذين يسجلون أسباب إدخال الأطفال للرعاية البديلة، ما يجعل فهم هذه الظاهرة وتوثيقها بشكل متسق أمراً صعباً.

للتغلب على هذا التحدي، دمج التقرير النتائج الأساسية من مراجعة منهجية للأدبيات في الأبحاث العالمية، وقد وفّر هذا بيانات جديدة من دراساتٍ في الدول ذات مستويات الدخل المختلفة، وهذا ساهم في رأب الفجوات الموجودة في البحث الحالي لتقديم فهمٍ أشمل للعوامل المساهمة في انفصال الأسر، وطرق الوقاية منه. ومن خلال إدراج السياقات الخاصة بالدول ذات المنخفض والمتوسط والمرتفع، فإن البحث يقدم الاستبصارات التي تعكس مدى واسعاً من الخبرات، ما يساعد في زيادة فهم الانفصال الأسري عبر أماكن مختلفة. ويدمج البحث معلوماتٍ من دراسات موجودة بالفعل حول ظروف انفصال الأطفال عن أسرهم، مع النتائج المتعلقة بالأسباب المحددة للانفصال ضمن أنظمة وطنية مُختارة لحماية الطفل، وخصوصاً تلك التي تقود إلى وضعهم في الرعاية البديلة.

عملت الدراسة على فحص التفاعل المعقد للعوامل التي تؤدي إلى الانفصال عن الأسرة، وهي العوامل المتعلقة بالأسرة والمجتمع الصغير والمجتمع في سياقات محلية مختلفة، مع القيام بتسليط الضوء على الأنماط العالمية في الوقت نفسه، وذلك باستخدام المنحى الاجتماعي-البيئي والمقارنات عبر الدول. وحددت الدراسة أيضاً الفجوات الحرجة في أنظمة الرعاية والدعم التي تساهم في وضع الأطفال في الرعاية البديلة، والتي كشفت عنها الدراسات القُطرية.

تضمن المنهجية التشاركية التي تم تطويرها بمدخلاتٍ من الأطفال والشباب اليافعين شمولَ الأصوات المتنوعة في الدراسة، مع إيلاء الاهتمام للأعمار والقدرات المختلفة. شملت هذه الدراسة 517 طفلاً وشاباً يافعاً و290 بالغاً من أفراد الأسر، و368 متخصصاً، بمن فيهم أخصائيون في العمل الاجتماعي، ومقدمو الرعاية البديلة، ومحامون، وقضاة. وذلك من ثماني دول: كوت ديفوار، والدنمارك، وإندونيسيا، والسلفادور، وكينيا، وقيرغيزستان، ولبنان، وأوروغواي.

حالات الانفصال: لمحة عامة حول الأدبيات والنقاشات

عند مراجعة المصادر الأكاديمية وغير الأكاديمية، نجد مجموعة متنوعة من المصطلحات المستخدمة للأطفال المتأثرين بالانفصال، مثل: انفصال الطفل عن الوالدين، الأطفال فاقدو الرعاية الوالدية، الأطفال المنفصلون والذين لا يرافقهم أحد. وتحدد هذه المراجعة المواقف المتنوعة التي قد يواجه الأطفال فيها خطر الانفصال أو يتعرضون له بالفعل، إضافة إلى تركيز الأبحاث والسياسات الدولية عادةً على حالات بعينها بدلاً من تقديم منظور شامل. تختلف هذه المواقف باختلاف السياقات الاجتماعية والثقافية، كما تتأثر بعوامل أخرى، مثل الجنس والعمر، إضافة إلى احتمال تعرض الأطفال إلى عدد من الصعوبات في وقت واحد، الأمر الذي يزيد من خطورة الانفصال. والقائمة المقدّمة في التقرير، رغم أنها ليست شاملة، تبيّن تعقيد الانفصال، وتسلط الضوء على الحاجة إلى تعريفاتٍ أكثر دقة، وإلى تحسين جمع البيانات، والقيام باستجاباتٍ أكثر تحديداً واستهدافاً.

- الأطفال المحرومون من الحرية في مواقف مختلفة (مثل: تطبيق العدالة لأسباب تتعلق بالهجرة، أو في سياق النزاعات المسلحة، أو لأسباب تتعلق بالأمن الوطني).
- الأطفال الذين تم احتجاز والديهم أو سجنهم.
- الأطفال في العصابات أو المجموعات المسلحة.
- الأطفال الضالعون في أعمال مؤذية أو خطيرة، أو عمالة الأطفال.
- الأطفال الذين تم تزويجهم قسرياً.
- الأطفال المتحررون قضائياً (أي الأطفال الذين يختارون إلغاء وصاية والديهم).
- الأطفال الذين انفصل والدوهم، أو تطلقوا، أو تزوجوا مرة أخرى، أو في شراكات جديدة.
- الأطفال النازحون داخلياً، أو اللاجئون أو طالبو اللجوء (غير المرافقين).
- الأطفال الذين تركهم ذووهم وراءهم من المهاجرين.
- أبناء الأسر المنفصلة على الحدود أو التي لم يتم جمع شملها (بسبب سياسات الهجرة) أو كلا الأمرين.
- الأطفال ضحايا الإتجار بالأطفال أو استغلالهم.
- الأطفال الذين يعانون من فيروس نفص المناعة البشرية/الإيدز أو يعيشون مع مقدم رعاية يعاني من ذلك المرض أو من أي أمراض أو أوبئة خطيرة أخرى.
- الأطفال الذين يعانون من إعاقات عقلية أو جسمية، أو الأطفال الذين يعاني مقدمو الرعاية لهم من إعاقات عقلية أو جسمية.
- الأطفال المتضررون من نوع أو أكثر من أنواع العنف (مثل: من يعانون من الإساءة أو الإهمال من قبل مقدمي الرعاية لهم).
- الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع (أو أطفال الشوارع، والمشردين، والهاربين).
- الأطفال المهجورون.
- الأطفال الذين مات والدوهم أو مقدمو الرعاية الأساسيون لهم.
- الأطفال الذين يوصفون بالأيتام أو المهمشين أو المعرضين للخطر.
- الأطفال الذين تعرضوا للتبني غير القانوني.
- الأطفال في أشكال الرعاية البديلة المختلفة.
- الأطفال في المدارس الداخلية.
- الأطفال الذين يولدون خارج كنف الزوجية.
- الأطفال أبناء المراهقين.

النتائج الرئيسة:

العوامل المساهمة في انفصال الأطفال عن أسرهم

ينفصل الأطفال عن أسرهم بسبب عدد من العوامل المتداخلة ومتعددة الأوجه على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع الصغير والمجتمع الأكبر، والتي تعرّض علاقات تقديم الرعاية والحماية في الأسرة للخطر. وهذه العوامل لا تظهر عادةً ضمن أحداث معزولة، بل تتجمع وتتراكم عبر الزمن لتخلق بيئات غير آمنة ولا مستقرة ضمن الأسر. وهذا صحيح بشكل خاص عندما لا يتمكن الوالدان أو مقدمو الرعاية من الوصول إلى الموارد والإستراتيجيات اللازمة لهم لتدبر التحديات التي يواجهونها.

في حين وجدت المراجعة المنهجية للأدبيات أن هذه العوامل محددة بالسياق عادةً وتشكلها الخصائص الفردية والثقافية والبنيوية للمجتمعات، فقد وجد البحث في الدول الثمان أن هنالك أيضاً عناصر شائعة أخرى عبر المجتمعات وأنظمة حماية الطفل.

من الجدير بالذكر أن النتائج تقترح بأن الانفصال ليس نتيجة ديناميات الأسرة وحسب، بل يكون أيضاً نتيجة التفاعل بينها وبين البيئات التي يعيش فيها الأطفال والأسر، حيث يمكنهم الوصول للمساعدة ضمن المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر وأنظمة الرعاية والدعم في الدولة.

- **ظروف الحياة الصعبة أو الصدمات:** وذلك مثل وفاة أحد الوالدين، أو السجن، أو الطلاق، أو الإعاقة، أو الأب/الأم الوحيد/ة، أو اعتلال الصحة الجسمية أو العقلية. هذه الظروف تزيد من أعباء الأسرة والضغط عليها، بل وتصبح أسباباً للانفصال في حال عدم تمكّن الأسرة من الوصول إلى الدعم الاجتماعي اللازم لبناء المرونة والاعتماد على الذات.
- **محدودية الوصول إلى مصادر لتدبر الضغوط وتقديم الرعاية:** الأمر الذي يمكن أن يزيد من خطر الانفصال عندما يتجه مقدمو الرعاية، مثقلين بظروفيهم، إلى أساليب التدبر المؤذية؛ مثل: استخدام المخدرات والكحول، أو التأديب القاسي، أو الإهمال. ترتبط هذه السلوكيات عادةً بخبرات الطفولة التي لم تتم معالجتها، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في الجيل التالي. هذه الموارد ترتبط بالخصائص الفردية، والافتقار إلى شبكات الدعم الرسمية أو غير الرسمية، والخدمات المجتمعية المحلية، بما في ذلك دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.
- **العوامل الاجتماعية المتعددة التي تقلل من قدرات الأسرة على تقديم الدعم:** بما في ذلك انتشار العنف والفقر وعدم المساواة (بين الجنسين مثلاً)، والمعايير الاجتماعية والثقافية المؤذية التي تكرّس التمييز والوصم والإقصاء الاجتماعي (وذلك إزاء الأب/الأم الوحيد/ة أو الأقليات العرقية أو الأطفال ذوي الإعاقة مثلاً). كما أن الأزمات الإنسانية والتدهور المناخي وأزمة المناخ تؤدي إلى تفاقم هذه الضغوط.
- **الفجوات في القوانين والسياسات والخدمات:** وذلك ضمن أنظمة الرعاية والدعم في الدولة، ما يلعب دوراً كبيراً هنا. إن الافتقار إلى التدابير الوقائية والمناحي المتمركزة حول الناس في السياسات و تقديم الخدمات عبر القطاع الاجتماعي (مثل: حماية الطفل، والحماية المجتمعية، والتعليم، والصحة، والعدالة... إلخ) يصعّب على الأسر تحديد الدعم الذي تحتاجه ووصولها إليه من أجل التكيف مع الصعوبات والتحديات التي تواجهها. وحتى في الدول التي توجد لديها خدمات وقائية، تكون المخصصات غير ملائمة أو من الصعب الوصول إليها بسبب العقبات المادية أو الاجتماعية.
- **القرارات غير الملائمة المتعلقة بحماية الطفل:** وذلك بسحب الأطفال من أسرهم، فذلك يمكن أن يؤدي إلى انفصال غير ضروري. وفي الحالات التي لم تكن فيها عمليات صنع القرار راسخة، وكانت فيها الموارد محدودة، ربما لم يكن لدى المتخصصين القدرة على تقييم أوضاع الأسرة بشكل كامل وتقديم الدعم الملائم. يمكن أن يؤدي ذلك إلى وضع الأطفال في الرعاية البديلة قبل الأوان وبما يتناقض مع مصالحهم الفضلى. وفوق ذلك، فإن الفجوات في الخدمات الوقائية ودعم الأسر تؤدي عادةً إلى الاعتقاد بأن فصل الأطفال عن أسرهم هو الحل العملي الوحيد، رغم أن التدخلات المبنية على الأسرة يمكن أن تشكّل الدعم الأمثل هنا. وتتفاقم هذه التحديات بسبب ضعف الرقابة في الدولة وإنفاذ القانون بشكل غير ملائم.

لماذا ينفصل الأطفال عن أسرهم

النتائج الرئيسة:

الأمور التي تؤثر في قرارات حماية الطفل المتعلقة بالانفصال

عندما ينهى الأطفال إلى علم سلطات حماية الطفل (وذلك مثلاً في حالات العنف ضد الأطفال، وعمالة الأطفال، والزواج المبكر أو القسري، وأطفال الشوارع... إلخ)، فإن قدرة نظام حماية الطفل على العمل كنظام تمحيص فاعل أمرٌ مهم لضمان عدم وقوع الانفصال إلا عندما يكون ضرورياً، ويصب في مصلحة الطفل الفضلى، وعندما يكون الملاذ الأخير فقط. إن أفراد قوى العمل في الخدمات الاجتماعية، بما فيها موظفي العمل الاجتماعي، يواجهون عادةً مواقف انفعالية وصعبة، ويجب أن يتخذوا قراراتٍ صعبة، ويكون ذلك أحياناً بناءً على معلوماتٍ محدودة وتدريب محدود، ودرجة كبيرة من عدم اليقين. أشار الكثير من الأخصائيين المشمولين بالبحث إلى أن القرارات المتعلقة بحالات حماية الطفل لا تكون صائبةً دائماً. وفي بعض الدول، يتم فصل الأطفال عن ذويهم ووضعهم في الرعاية البديلة، وذلك ليس بسبب المخاوف المتعلقة بالحماية، بل للوصول إلى خدمات مثل التعليم، أو الرعاية الصحية، أو الطعام، أو الملابس، الأمر الذي يتناقض مع التوجيهات الدولية المتعلقة بكون الفقر وحده لا يجب أن يكون أبداً سبباً لوضع الأطفال في الرعاية.

يوجد عدد من الفجوات الأساسية في أنظمة حماية الطفل التي تؤثر في قرارات الانفصال غير الملائم، وتشمل:

- **افتقار العاملين في الخدمات الاجتماعية إلى الإمكانات والدعم:** يواجه صنّاع القرار عادةً نقصاً في الموارد (مثل: نقص التوظيف والميزانية والوقت ووسائل النقل)، وافتقاراً إلى الإشراف، وعدم كفاية الدعم الصحي النفسي، والتدريب غير الكافي على حقوق الطفل، ومحدودية الفرص للتطوير المهني المستمر. وتؤدي هذه التحديات إلى احتراق الموظفين، وارتفاع معدل دورانهم، وعدم الاعتراف بعملهم، ما يعوق القدرة على اتخاذ القرارات بما يخدم مصالح الأطفال الفضلى. كما تؤدي عدم كفاية الاستثمار في القوى العاملة إلى ترك صناع القرار من دون الموارد اللازمة لدعم الأسر بشكل كامل، مما يساهم في الانفصال غير الضروري.
- **الخلل في نواحٍ من أنظمة حماية الطفل:** إن ضعف الأطر التشريعية والمعيارية، وضعف التنسيق بين الأطراف الفاعلة (مثل موظفي العمل الاجتماعي، والقضاة)، وغياب أدوات صنع القرار الموحدة، كلها تؤدي إلى إعاقة الممارسات الفاعلة. وتتفاقم أوجه القصور هذه بسبب الافتقار إلى الآليات الملائمة لتعزيز مشاركة الأطفال والأسر في مناقشات الحالة. كما يمكن للمعتقدات الثقافية والأعراف المجتمعية والتحيزات، المتعلقة بالفقر وأدوار الجنسين خصوصاً، أن تؤثر في القرارات، ما يجعل من الصعب ضمان نتائج عادلة. وتعتبر المناصرة والتوعية وجمع البيانات من الأمور المهمة لبناء نظامٍ أكثر قوة يحمي مصالح الأطفال الفضلى بشكل ملائم.
- **خيارات الإحالة وتوافر الخدمات:** يفتقر صناع القرار غالباً إلى القدرة على الوصول إلى الخدمات اللازمة لدعم الأسر والوقاية من الانفصال غير الضروري. إن الفجوات في الحماية الاجتماعية، والخدمات الأساسية (كالتعليم والرعاية الصحية)، والرعاية في الحضانات، وخدمات تقوية الأسرة، كلها تترك خيارات قليلة للأسر المهمّشة. وتتفاقم هذه القضية بمحدودية الدعم والخدمات الأسرية المبنية على المجتمع المحلي، وغياب الإجراءات القضائية والإدارية الملائمة لإدخال الأطفال في الرعاية البديلة. ونتيجةً لذلك، ينفصل الأطفال عن أسرهم غالباً من أجل الوصول إلى تلك الخدمات فقط، مع الاعتماد الزائد على الرعاية المؤسسية الذي يغذيه الاعتقاد بأن الأطفال قد يكونون «في حال أفضل» في مثل هذه الأماكن.
- **موازنة الموضوعية والشخصانية في صنع القرارات:** يمكن أن تؤثر المعايير الثقافية والمعتقدات الاجتماعية والخصائص الشخصية للأخصائيين (كخلفيتهم وخبراتهم مثلاً) بقوة في القرارات. ومع أن الموضوعية مقابل الشخصانية في قرارات حماية الأطفال تظل محل جدل، فمن المتفق عليه بشكل واسع أن القرارات يجب أن تكون مبنية على دليل، وغير متحيزة، ومتوازنة مع الحكم أو القرار المهني. وفي كثير من الحالات، يكون الافتقار إلى الموارد وعدم كفاية التدريب عاملين مساهمين في صنع القرارات الشخصانية، ما يؤدي غالباً إلى وضع الأطفال في أماكن بديلة بشكل لا يمنح الأولوية للمصالح الفضلى للطفل. على وجه التحديد، توجد حاجة إلى المزيد من البحث في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض لتقديم المزيد من المعلومات للسياسات والأدوات التي تدعم وظائف التمحيص وصنع القرار المتعلقة بحماية الطفل.

الاستبصارات من الأطفال والأسر والمهنيين

عبّر الأطفال والأسر في هذه الدراسة عن رغبة قوية في الحصول على المحبة والحماية والفرصة للعيش في بيئات آمنة وداعمة. وتضمنت اقتراحاتهم للتغيير: تقديم الدعم لتحسين التواصل في الأسرة، وزيادة الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والسكن والاستقرار الاقتصادي، وضمان الدعم النفسي والاجتماعي. وأكد المتخصصون في حماية الطفل هذه الآراء، ونادوا بإنشاء أنظمة ذات موارد أفضل تمكنهم من أداء أدوارهم بشكل فاعل، بما في ذلك زيادة الدعم لموظفي العمل الاجتماعي، وتحسين التنسيق بين مقدمي الخدمات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر.

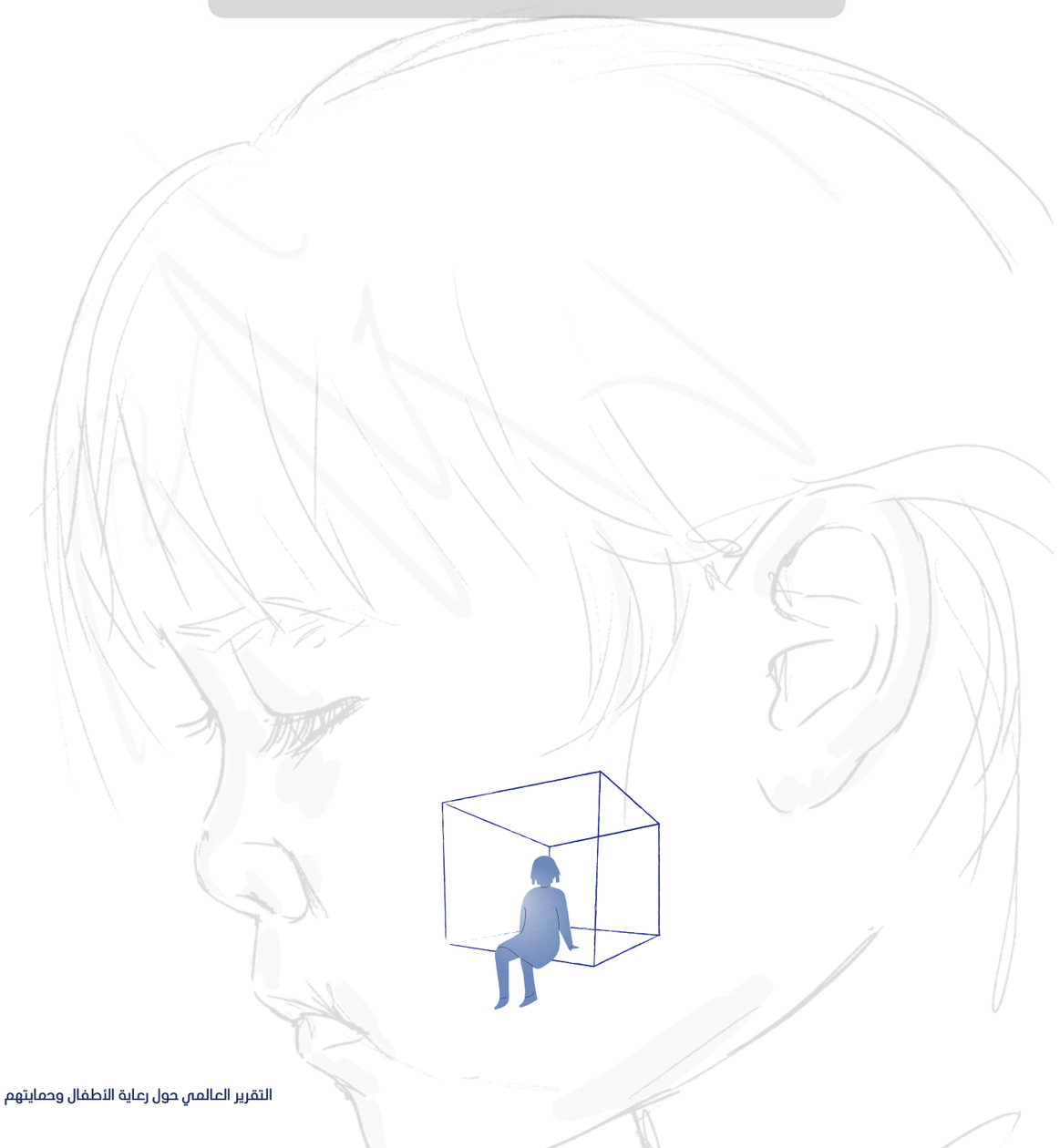

الاستنتاجات والتوصيات

إن لانفصال الأطفال عن أسرهم آثاراً ضارة طويلة الأمد على تطورهم وعافيتهم. وللتعامل مع هذا الأمر، يجب على الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية أن تصمم الإستراتيجيات المبنية على الأدلة وتنفذها، بحيث تتعامل مع الأسباب الجذرية لعدم استقرار الأسر، مثل: الفقر، والعنف، وصعوبة الوصول إلى الخدمات. هذا البحث يسلط الضوء على أهمية تبنى المنحى الاجتماعي البيئي، مع إدراك أن عوامل مثل المعايير الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والضغوط البيئية، تؤدي إلى تشكيل ديناميات الأسرة ويمكن أن تتفاقم عبر الزمن. كما يسلط التقرير الضوء أيضاً على التحديات الأساسية، بما فيها التعريفات غير المتسقة في جمع البيانات، والبيانات غير الكاملة حول أسباب فصل الأطفال ووضعهم في الرعاية البديلة من قبل السلطات الحكومية. هذه التحديات تعيق الفهم الكامل للمسألة. تفشل أنظمة حماية الطفل الحكومية عادةً في الالتزام بمبدأ الضرورة، ما يؤدي إلى حالات الفصل المتعلقة بمدى القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية بدلاً من المخاوف المتعلقة بالحماية فعلياً. إن معالجة هذه القضايا النظامية أمر بالغ الأهمية لكسر حلقات الصدمة والفقر وعدم الاستقرار، وبالتالي الوقاية من التكاليف المجتمعية طويلة الأمد، وتحسين النتائج لكل من الأطفال والأسر.

وبينما يسعى العالم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الالتزامات المبينة في اتفاقية حقوق الطفل، فإن تناول الانفصال عن الأسر أمر ضروري لصون حقوق الطفل. كما أن الأدلة والتوصيات المبينة في هذا التقرير تقدم خريطة طريقٍ لصناع القرار والمناصرين والأطراف المعنية لبناء أسرٍ أكثر قوّة ومرونة. ومن خلال تعزيز التعاون متعدد القطاعات بين مؤسسات حماية الطفل، والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والأطراف المعنية الأخرى، فمن الممكن خلق أنظمةٍ تنسق فيما بينها بحيث تقدم التدخلات المبكرة والرعاية الوقائية للأسر المعرضة للخطر، ما يقلل احتمالية الانفصال غير الضروري.

كما أن التقرير يطالب الحكومات بتحسين أنظمة الرعاية والدعم؛ للحفاظ على الأسر مع بعضها بعضاً، ولحماية الأطفال. وهو يركز على أهمية الوقاية القائمة على الأدلة والحقوق، ويركز على التحول المبكر من أجل معالجة الأسباب الجذرية للانفصال. ينبغي على الحكومات والجهات المانحة والشركاء التنفيذيين أن يتعاونوا لخلق أنظمةٍ مدمجة ومتعددة القطاعات، بحيث تقوم ككل بتلبية احتياجات الأطفال والأسر مع تعزيز البيئات الآمنة والمستقرة والداعمة. وسيكون التنسيق القوي بين قطاعات حماية الطفل والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والعدالة وسيادة القانون والتعاون الإنمائي جزءاً لا يتجزأ من إنشاء هذه الأنظمة وتقديم خدماتها.

يحدد التقرير ثلاث أولويات للسياسات: تعزيز الحماية الوقائية للطفل، وضمان المعايير الأساسية للمعيشة والدمج الاجتماعي، وتنفيذ السياسات والخدمات المتمركزة حول الناس. ولكل من هذه الأولويات، يقدم التقرير توصياتٍ عملية للحكومات والجهات المانحة والشركاء التنفيذيين من أجل تقوية أنظمة الرعاية والدعم، والحفاظ على الأسر معاً.

التوصيات الخاصة بتحسين أنظمة الرعاية والدعم للحفاظ على الأسر معاً وحماية الطفل

تحسين حماية الأطفال الوقائية

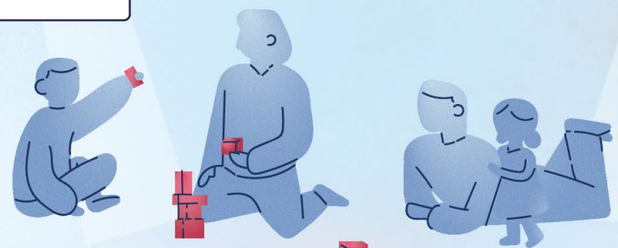

1 زيادة نطاق البرامج المناهضة للعنف والتي تستهدف الأطفال والراشدين.

2 توسعة برامج الدعم الوالدية

3 إصلاح أنظمة حماية الطفل

ضمان معايير الحياة الأساسية والشمولية الاجتماعية

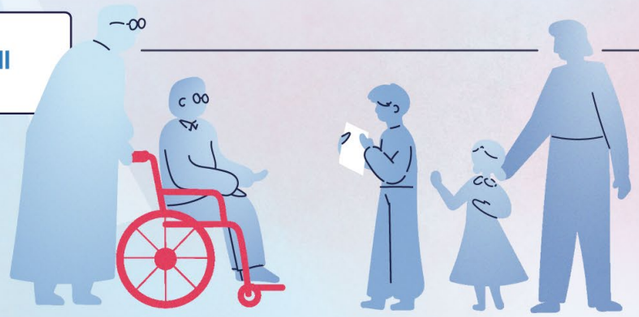

4 تطوير أنظمة الحماية الشمولية

5 ضمان وصول الجميع إلى خدمات الدعم

6 تشجيع الشمولية بغض النظر عن الجنس والإعاقة والعمر

تنفيذ السياسات والخدمات المتمركزة حول الناس

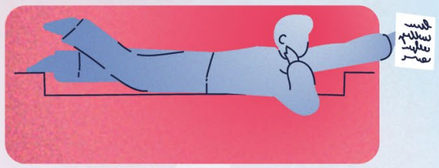

7 تحسين تصميم النظام القائم على الدليل وتقديمه.

8 تحسين التعاون والتنسيق بين القطاعات

9 التشجيع على مشاركة الأطفال والأسر

التوصيات الخاصة بتعزيز الحماية الوقائية للطفل

1. زيادة البرامج المناهضة للعنف التي تستهدف البالغين والأطفال

- يجب على الحكومات أن تعزز حملات الوعي العام التي تستهدف كلا الراشدين والأطفال من أجل كسر حلقة العنف وتعزيز البيئات الأسرية الآمنة في المجتمعات المحلية. يجب أن تركز هذه المبادرات على تثقيف المواطنين بشأن أضرار العنف الأسري والجنساني، وعمالة الأطفال، وغير ذلك من الممارسات المؤذية. يجب عليها أيضاً أن توفر التثقيف المتعلق بالعلاقات المتسمة بالاحترام، وحقوق الإنسان، والعلامات الأولى الدالة على العنف، مع ضمان مراعاة الحساسيات الثقافية والجنسانية.
- يجب تطوير الأطر القانونية أو تقويتها بحيث تجرّم العنف، وخصوصاً ضد الأطفال والنساء والمجموعات المهمشة. كما يجب إنفاذ القوانين والسياسات، كمنع العقاب الجسدي، من أجل تغيير الأعراف الاجتماعية وحماية الأطفال من الأذى.
- يجب أن توفر الحكومات خدمات الدعم اللازمة للضحايا والناجين، بما في ذلك الخطوط الساخنة للطوارئ، والإرشاد الملم بتأثير الصدمة، والملاجئ، وإدارة الحالات، لمساعدتهم في الوصول إلى المساعدة القانونية والطبية والسكنية والمالية.

2. توسعة نطاق البرامج المعنية بدعم التنشئة الوالدية

- يجب على الحكومات أن توسع البرامج التي تحسن ممارسات الرعاية لجميع مقدمي الرعاية ذوي المسؤوليات الوالدية، مع منح الأولوية للأسر المعرضة للخطر. ينبغي أن تركز هذه البرامج على كسر حلقات الأذى والوقاية من انتقال الصدمة العابرة للأجيال والمرتبطة بالإساءة والإهمال والعنف. يجب على التدريب أن يغطي إدارة الغضب، والتواصل غير العنيف، والترابط الانفعالي، والتأديب الإيجابي، إضافة إلى الوصول إلى خدمات الدعم اللازمة.
- يجب أن تكون البرامج مبنية على الأدلة، وراسخة في مبادئ حقوق الطفل، وتدمج الأطر الأساسية مثل نظرية التعلق، والرعاية الملمة بتأثير الصدمة، والسلوكيات الوقائية. كما يجب أن تتضمن المحتوى المتعلق بالجنسانية والإعاقة من أجل ضمان الشمولية والدمج.

3. إصلاح الأنظمة الخاصة بحماية الطفل

- يجب على صناع السياسات أن يحدّثوا الأطر السياسية والقانونية ويوفقوا بينها لمنح الأولوية لحقوق الأطفال، ولضمان عدم وقوع الانفصال إلا بما يتوافق مع المصالح الفضلى للطفل ومع المعايير الدولية. يجب تبسيط أطر العمل أيضاً، ودمجها عبر القطاعات، ودعمها بالموارد المالية الكافية. وتتضمن الإصلاحات الأساسية: التقليل من التأخيرات البيروقراطية، وتحسين الرقابة والإشراف على مقدمي الخدمة، وضمان الرصد والتقييم المستمرَّين، مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص للتمييز بين القطاعات وفق الجنس أو الإعاقة أو العمر.
- تقوية آليات التمحيص أمرٌ ضروري لضمان عدم اللجوء إلى الرعاية البديلة إلا عند الضرورة. كما يجب أن تكون الرعاية البديلة خياراً مؤقتاً وآمناً مع منح الأولوية لعودة الأطفال إلى ذويهم أو تبنيهم عندما يكون ذلك في مصلحة الطفل الفضلى. وينبغي على الحكومات أيضاً أن تتخلص تدريجياً من مقدمي الخدمات غير المسجلين وإنهاء الإيداع في المؤسسات.
- يجب تخصيص الموارد لدعم أنظمة حماية الطفل المبنية على الحقوق. هذا يتضمن الاستثمار في دعم الأسرة، والخدمات المجتمعية المحلية، وتقوية أخصائيي رعاية الطفل وحمايته، وذلك للتعامل مع النقص في القوى العاملة وضمان تلقيهم الدعم الانفعالي والمهني لأداء عملهم.
- يجب على الحكومات أن تتيح للمتخصصين منح الأولوية للإحالة إلى مجموعة من خدمات تقوية الأسرة بدلاً من الرعاية البديلة. ويعد التنسيق بين الخدمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية مهماً هنا لتقديم الدعم في الوقت المناسب.
- أخيراً، يحتاج أخصائيو رعاية الطفل وحمايته إلى قدر ملائم من التدريب والتوجيه والإشراف والدعم (بما في ذلك الدعم الانفعالي ورعاية الذات)، والموارد، وفرص التعاون. إن تحسين ظروف عملهم والاعتراف بأهميته سيقوّيهم لاتخاذ القرارات المتوافقة مع المصالح الفضلى للطفل.

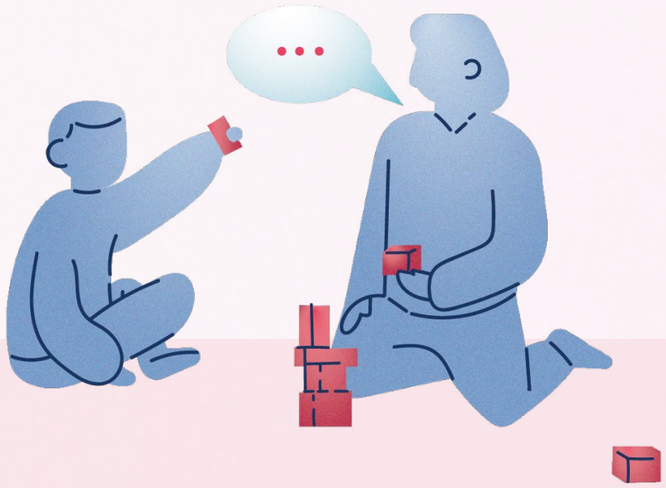

التوصيات الخاصة بضمان المعايير الأساسية للمعيشة والدمج الاجتماعي

4. تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية الشمولية والمدمجة

- يجب على الحكومات أن تطور السياسات لسوق العمل الشمولية، والتي تعزز فرص العمل العادلة، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمعات المحلية التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، إن ضمان الوصول إلى العمل الكريم وتقديم الدخل العادل والظروف الآمنة يشكل أهمية بالغة. ومن بين التدابير التي ينبغي اتخاذها: خلق فرص العمل، والتدريب المهني، ودعم ريادة الأعمال، وتوفير الحضانات بأسعار معقولة، والسياسات التي تساعد الآباء والأمهات على تحقيق التوازن بين العمل والرعاية.
- يجب على الحكومات أن تبني أنظمة شاملة للحماية الاجتماعية التي تستهدف التغطية الشاملة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية على الأرض بما يضمن تأمين الدخل الأساسي للأطفال، والأشخاص في سن العمل، والأشخاص الأكبر سناً، إضافة إلى الوصول إلى الرعاية الصحية الضرورية.
- الحماية الاجتماعية للأطفال أمر مهم. يجب على الحكومات أن توفر البرامج التي تدعم تطور الأطفال، مثل: مصروف الأطفال، وبرامج التغذية للمدارس، وإجازات الأمومة والأبوّة، وإعانات الصحة والتعليم. كما يمكن للتحويلات النقدية المشروطة بالدوام المدرسي والفحوصات الطبية أن تعمل على تحسين عافية الأطفال.
- في حالات الطوارئ الإنسانية، على الحكومات أن تضمن وجود أنظمة الحماية الاجتماعية التي تتسم بالمرونة والاستجابة للصدمات، بحيث تدعم الأسر في الاستمرار في رعاية أطفالها وحمايتهم من الانفصال.

5. ضمان الوصول الشامل لخدمات الدعم

- يجب أن تضمن الحكومات أن جميع الأسر يمكنها الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية، والتعليم، والسكن، والمواصلات.
- يجب أن تتمكن الأسر ذات الأوضاع الصعبة والحساسة من الوصول إلى الخدمات المتخصصة، مثل: الإرشاد الأسري، وعلاج الإدمان، وخدمات الصحة النفسية، والدعم النفسي، ودعم الأسر للعودة إلى الرعاية بعد الانفصال.
- يجب أن تزيل الحكومات سائر العوائق الاجتماعية والاقتصادية والمادية أمام الوصول إلى الخدمات، خصوصاً بالنسبة إلى المجموعات المهمشة، مثل: الأشخاص ذوي الإعاقة، وسكان المناطق النائية، ومجتمعات الأقليات. يجب أن تتضمن التدابير: تبسيط المعايير الخاصة باستحقاق الخدمات، وتحسين الوعي العام تجاه الخدمات المتاحة.

6. تعزيز الشمولية وفق الجنس والإعاقة والعمر

- يجب على الحكومات أن تعزز المساواة بين الجنسين في تقديم الرعاية؛ وذلك من خلال تحدي التنميطات التي تقول إن تقديم الرعاية دور حصري للنساء فقط. يجب أن تدعم الأطر القانونية مسؤوليات تقديم الرعاية المشتركة، مثل: سياسات الإجازات الوالدية لكلا الجنسين، وتقديم الحوافز للمشاركة في تقديم الرعاية. كما يمكن لحملات التثقيف العامة أن تعزز قيمة العمل في الرعاية، وتشجع مسؤوليات تقديم الرعاية بشكل متساوٍ.
- يجب على صناع السياسات أن يواجهوا الأعراف الذكورية التي تديم العنف تجاه النساء وعدم المساواة، وضمان حصول الناجين على العدالة والأماكن الآمنة والدعم الشامل. كما ينبغي للتدخلات القانونية والتعليمية أن تستهدف الأعراف الثقافية الضارة.
- يجب على الحكومات أيضاً أن تعالج التمييز متعدد الجوانب فيما يتعلق بالجنس والإعاقة والعمر، وذلك بفرض القوانين المناهضة للتمييز، وإنهاء إيداع الأطفال المعاقين في المؤسسات من خلال تقديم الدعم الأسري الشمولي.
- يجب أن تكون التدخلات مستجيبة لكلا الجنسين، وشاملة للمعاقين، وحساسة للعمر، وتتناول الاحتياجات المحددة للأطفال ومقدمي الرعاية في مراحل مختلفة من الحياة.
- ينبغي على المبادرات المجتمعية أن تعزز ثقافة الاحترام والشمولية، وتعزز الحوار للتعامل مع تحديات تقديم الرعاية، مع التغلب على الوصمة والعنف والتمييز.

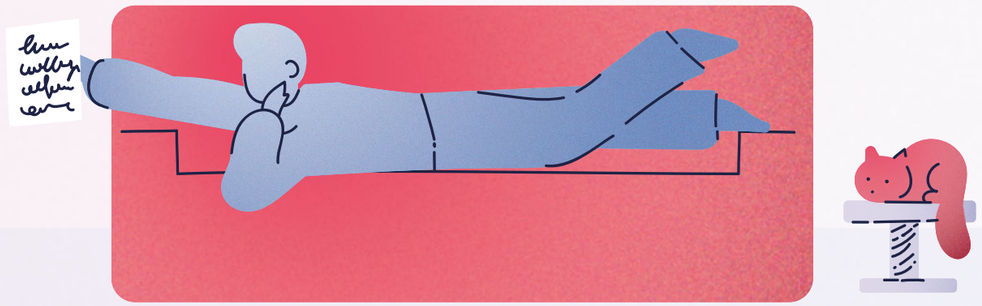

التوصيات الخاصة بتنفيذ السياسات المتمركزة حول الناس في الخدمات

7. تحسين تصميم النظام القائم على الأدلة وتقديمه

- يجب أن تضمن الدولة أن البيانات الرسمية تشتمل على المعلومات التفصيلية المبوّبة عن الأطفال والأسر المعرضين لخطر الانفصال أو المنفصلين بالفعل، بما في ذلك بياناتٍ حول الجنس، والإعاقة، وغير ذلك من العوامل الأساسية. هذه البيانات ضرورية لصنع القرارات المبنية على الدليل، والتخطيط الفاعل للرعاية.
- يجب أن تتعاون الحكومات مع الوكالات متعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث من أجل رأب الفجوة في البيانات، وتحسين جمع البيانات، ودمج المعلومات الموجودة بالفعل من أجل فهم العوامل التي تقود إلى الانفصال بشكل أفضل، وتقييم فاعلية التدخلات.
- يحتاج صناع القرارات والباحثون إلى البيانات الشفافة والمقننة، والتي يمكن الوصول إليها من أجل التعامل بشكل فاعل مع الأسباب الجذرية للانفصال الأسري، وضمان المساءلة في أنظمة الرعاية والدعم.
- توجد حاجة ملحة للمزيد من الاستثمار في البحث المتعلق بانفصال الأطفال عن أسرهم بغرض تطوير تدخلاتٍ أفضل وتحسين نتاجات الرعاية. كما أن الرصد الدوري وإعداد التقارير بشفافية فيما يتعلق برعاية الأطفال وعافيتهم سيساعدان في زيادة المساءلة وتحسين نتاجات السياسات.
- يجب أن تحصل الملتقيات والمؤتمرات الدولية على الدعم الكافي لتشجيع مشاركة المعلومات والابتكارات عالمياً فيما يخص الوقاية من انفصال الطفل عن الأسرة ومعالجته.

8. تعزيز التعاون والتنسيق متعدد القطاعات

- يجب على الحكومات أن تعزز الشراكات بين مختلف القطاعات والأطراف المعنية، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والقضاء، والخدمة المدنية؛ لتقديم الدعم المنسّق للأطفال وأسرهم. سوف يساهم خلق بنيات الحوكمة الرسمية التي تعرّف دور كل قطاع في تعزيز الخدمات المتكاملة وتقديمها وتحسين الوصول إليها.
- يجب على صناع القرار أن يطوروا أطر العمل القانونية والتمويلية والرصدية لدعم التعاون متعدد القطاعات. وعلى المستوى العالمي، يجب أن يكون التقدم الوطني نحو أنظمة الرعاية والدعم المتكاملة مدمجاً ضمن الإطار الخاص بأهداف التنمية المستدامة؛ لتشجيع المساءلة بشكل أكبر.

9. تعزيز مشاركة الأطفال والأسر

- يجب أن تدمج الحكومات المناحي التشاركية في أنظمة الرعاية والدعم من خلال تطوير القدرات عبر التوجيهات الواضحة، والمنصات الآمنة والتي يمكن الوصول إليها، وأدوات التدريب، مثل: الأساليب التشاركية الملائمة للأطفال، وآليات تقديم التغذية الراجعة.
- يجب على التشريعات الوطنية أن تطالب بإشراك الأطفال والأسر في اتخاذ القرارات المتعلقة برعايتهم، وذلك بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- يجب تشجيع المناصرة والتمثيل الذاتي، خصوصاً في المجموعات المهمشة؛ لضمان سماع أصواتهم في النقاشات الخاصة بوضع السياسات.

الأعمال الفنية المعروضة في هذه الصفحة تم إنشاؤها بواسطة
أطفال وشباب في البحث

امسح هنا للحصول
على التقرير الكامل

SOS
قرى الأطفال